انشغال منظمات المجتمع المدني بالصراعات الحزبية أفشل عملها

د.ناصر علي ناصر:
منظمات المجتمع المدني مفهوم جديد لم يستطع البعض استيعابه

" أنشئت خلال الفترة المنصرمة العديد من الجمعيات التي تدعي انها ضمن منظمات المجتمع المدني .. وقد اثارت العديد من التساؤلات حولها وحول مشروعيتها كما برزت اسئلة كثيرة تبحث عن اجابات أكثر.. مثلاً هل تراعي هذه المنظمات شروط انشائها وما هي هذه الشروط وما طبيعة العلاقة بين الحكومة وبينها ولماذا تصر الحكومة على تدخلها المباشر في شؤونها وهل يكون هذا سبباً مباشراً في عدم تفعيلها ام أن هذه المنظمات انغمست أيضاً في مشاكل أخرى مثل " الحزبية " . "

زكريا السعدي

لتوضيح هذه الامور التقينا د. / ناصر علي ناصر نائب رئيس جامعة عدن لشؤون الطلاب وباحث في منظمات المجتمع المدني الذي بدأ حديثه قائلاً : نحب ان نوضح اولاً ان مفهوم منظمات المجتمع المدني هو من المفاهيم الجديدة التي دخلت على عالمنا العربي باشكاله وأصبحنا نتكلم عن ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني وهو يعتبر " تقليعه " استوردت من الغرب لاننا حتى الان لم نحدد بنية المجتمع المدني وهيكلته أي علاقة المجتمع المدني بالسلطة والاحزاب او الجمعيات الاهلية او حتى علاقتها ببعضها وهذا المفهوم ما زال في مراحله الاولى ولم يصغ بالشكل المطلوب.

والمجتمع المدني هو منظومة من السكان الذين من خلال منظمات تشملهم يستطيعون الاندماج والشراكة مع مجتمعاتهم في قضايا التنمية والبيئة وحقوق الانسان وهذه المنظمات تختلف اختلافاً كلياً عن منظمات البر والاحسان التي تعنى بكفالة اليتيم او الارامل وغيرها من اعمال الخير التي يقوم عليها بعض المقتدرين وسبب الاختلاف ان منظمات المجتمع المدني تشترط الطوعية والديمقراطية في اختيار رؤساءها والقيادة فيها ليست هرمية وانما افقية كما انها غير ربحية وكذا ان يتمتع افرادها بالتأهيل اللازم لتأهيل المجتمع هناك توجه من الحكومة لرفع يدها عما يسمى ب " الخدمات " التي توجه لتنمية المجتمع وترك هذه المهمة لمنظمات المجتمع المدني التي لو نشطت ستساعد على تنمية المجتمعات بصورة سريعة ومن هنا لا يجب ان ترتبط هذه المنظمات بالحكومة باي شكل من الاشكال الا فيما يخص الدور الرقابي للحكومة لان الشرط الاساسي هو ان تكون غير حكومية وفي حالة تدخل الحكومة في عملها او سقوط احد الشروط الانفة الذكر فانها لا تصح منظمات للمجتمع المدني

وهناك شيء اخر هو انه من الممكن ان تدعم هذه المنظمات بطريقة اخرى مثل دعمها ببرامج تأهيل للكادر وتوفير الادوات اللازمة للقيام بعملها مثل توفير الحاسوب .

الدعم

يوجد اشكال كبير في مسألة دعم وتمويل هذه المنظمات حالياً فتدخل الحكومة وغرضها دعم وتمويل هذه المنظمات لمنع دعمها من الخارج والحكومة أصلاً تستلم دعماً من الخارج لتمويل منظمات المجتمع المدني لكن هذا الدعم لا يصل في كثير من الاحيان الى هذه المنظمات واذا وصل فبحرص فلا تستفيد الحكومة ولا هذه المنظمات لذلك فان من شروط الدول المتاحة هو دعم المنظمات بشكل مباشر باشراف الحكومة ويبدو انه لا يوجد قبول من قبل الحكومة لهذه الشروط على اعتبار ان يشكل هذا الدعم خطورة على الامن الوطني وما زال هذا الاشكال قائماً مما سبب في تخبط عمل هذه المنظمات وعشوائية قيامها ونحن نلاحظ انه في الاونة الاخيرة انتشرت كثير من هذه المنظمات التي لا تمت بصلة للمجتمع المدني فنرى ان بعض المنظمات افرادها هم عائلة واحدة مثلاً شخص وابناؤه واخوانه .. الخ لذلك يجب ان تكون هناك معايير وشروط ضابطة وليست هذه العشوائية والفوضى .

من المسؤول

لا نستطيع ان نقول ان جهة بعينها هي المسؤولة عن هذه العشوائية فالامور متداخلة وحقيقة ان مسألة الدعم المالي الخارجي وعدم وضع الية لتوزيعه والاستفادة منه لخدمة المجتمع هو من دفع الى قيام مثل هذه المنظمات (الفقاعات) .

وفعلاً فان الدعم الخارجي في احيان كثيرة يغذي بعض هذه المنظمات للقيام باعمال مشبوهة او تبني افكار المجتمع اليمني في غنى عنها مثل ختان البنات والجندر والعنف ضد المرأة والهدف هو اشغال المجتمع بامور ثانوية واغفاله " المجتمع " عن ضرورياته كما ان هذه المنظمات انشغلت ايضاً (بالحزبية) والصراعات والانتماءات الحزبية واغفلت هي ايضاً دورها المهم في دعم وتطوير المجتمع .

على منظمات المجتمع المدني أن تعمل بحرية ودون تقييد

المنظمات المدنية والاعلام ودورهما في تطبيق وحماية حقوق الانسان

اعداد / عمر عبدربه السبع

ان الحديث عن حقوق الانسان ليس مجرد معركة نخوضها مع طواحين الهواء لنخلص الى كفاح لا معنى له في تطبيق وحماية حقوق الانسان ان حقوق الانسان في أي مجتمع لا يمكن تطبيقها على الوجه السليم اذا لم ترس في المجتمع سيادة الحكم الدستوري والمشاركة الديمقراطية ومناخ الاعلام المستقل وهناك ثلاثة اسس رئيسية لسيادة الحكم الدستوري اولها اختيار نظام الحكم ومؤسساته ونظم وآليات مساءلتها واستبدالها وطبيعة بنى وآليات عمل هذه المؤسسات والاساس الثاني يتمثل في الكفاءة وقدرة الحكومة وسعيها لادارة الموارد وتوفير الخدمات ووضع وتطبيق سياسات وانظمة سليمة استناداً الى القانون وسيادة الشفافية وكبح انماط الفساد المعيقة لحماية حقوق افراد المجتمع والاساس الثالث والاخير هو الاحترام المتبادل بين الحكومة والمؤسسات التي تحكم وتنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المدني كالمنظمات غير الحكومية والاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وغيرها .

ولا غرو ان تستند اسس قيام الحكم الصالح او الايجابي على أدوات الاستمرار المتمثلة في سيادة القانون والفصل بين السلطات وارساء العدالة الاجتماعية والعمل على حرية واستقلالية الاعلام .

اما مظاهر الحكم الايجابي فيتم عن طريق الترشيح والانتخاب الدوري والترية والمحاسبة وآلياتها .. واعتماد الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة والاحترام المتبادل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لتلبية احتياجات المجتمع واحترام حقوق الانسان وحرياته الفردية والجماعية هذا فضلاً عن سن وتطبيق القوانين والسياسات التي تضمن تشجيع الاستثمار الوطني وتنمية الموارد المجتمعية والطبيعية وتشجيع التبادل التجاري وتنمية الصادرات بما يضمن توفير فرص العمل والعيش الكريم للمواطنين ورفع مستواهم المعيشي وتوفير التأهيل العلمي والمهني لهم وكذا رعاية النساء واشراكهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والعمل الدؤوب على سيادة القانون ونزاهة واستقلالية القضاء .. وتعزيز دور السلطات المحلية وتقديم اقصى درجات الاستقلالية لها بما يضمن تقديم افضل الخدمات لمواطنيها .

ان اليمن استطاعت ايجاد آلية لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة استناداً لاسس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وهذا يعني بوضوح اهمية ادراك وتطبيق الالية المثلى لتقاسم الادوار ما بين الحاكمين والمحكومين عبر احترام متبادل للادوار الايجابية لكل منهما لصالح مجتمع مدني ديمقراطي يوفر البيئة السليمة لسيادة وتطبيق مبادئ وسلوك واحترام حقوق الانسان وحرياته الفردية والجماعية والحقيقة ان مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الاهلية في اليمن تتصف بالاستقلالية والانتماء الوطني وعضويتها مفتوحة للمواطنين وتبادل السلطة في داخلها تحكمه الانظمة الداخلية لها والمتسمة بسيادة الديمقراطية فالمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني يشكلان معاً قطبا العملية الديمقراطية وانعدام الديمقراطية لدى احد القطبين يعنى انعدام الديمقراطية لدى الاخر .

ان ترسيخ الديمقراطية وتمتين بنيانها يتم من خلال كفالة حقوق الافراد والمؤسسات في المشاركة الفاعلة بكل الوسائل التي يكفلها القانون المبني على اسس ديمقراطية سليمة تضمن الحريات العامة وحقوق الانسان .

إن مهمة المؤسسات الاعلامية في المجتمع الديمقراطي هي حماية البناء الديمقراطي والمشاركة بفاعلية في صوغ الحقائق في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنوير المجتمع باشكال استقلال السلطة وانحرافها وخلق رأي عام مؤازر للمشاركة في تقويم الحكم واعادته الى مساره الديمقراطي الصحيح ان الصحف الاهلية والحزبية في اليمن اذا اعتمدت الوضوح والصدق والشفافية والحيادية يمكنها ان تفرض ارادتها حتى على وسائل الاعلام القائمة ويمكنها ان تكون رقيباً لكل من القوة السياسية والقوة الاقتصادية وقد كفل قانون الصحافة للمحررين والكتاب في التعبير عن آرائهم بكامل الحرية والالتزام بالمهنية التي تلزمهم بالنزاهة والصدق والانتماء للخبر الصادق والكلمة الحرة النزيهة المحايدة بأمانة ..

ان الاعلام الجماهيري والاهلي يمكن توظيفه في تطبيق وحماية حقوق الانسان من خلال مراقبة البنى التنظيمية للدولة ومراقبة الموازنة العامة للدولة ومصادرها وآليات صرفها وحجم المبالغ والنسب التي يستفيد منها قطاع واسع من المجتمع لا سيما في مجال الصحة والتعليم والتنمية ومراقبة الاجراءات الحكومية وقراراتها بما يتماشى مع النصوص القانونية والدستورية وبما يخدم تطبيق وحماية حقوق الانسان وعرقلة القرارات الهادفة لانتهاك حقوق الانسان ومحاربة الفساد وفضح مختلف اشكاله باعتباره بؤرة رئيسية لانتهاك حقوق وحريات الانسان الخاصة والعامة .

ويمكن استخدام الاعلام الاهلي والوطني في توعية الاسر لحقوق الانسان لا يقاف العنف ضد المرأة وعدم اجبار الاطفال على العمل وارشاد الاباء الى دور التعليم لدى الابناء ودور المرأة في التنمية وخلق ثقافة قانونية تعرف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وحرياتهم وآليات ممارستها وحدودها ..

رئيس جمعية صيانة وحماية آثار ومعالم عدن:
الإهمال يهدد معالم عدن التاريخية

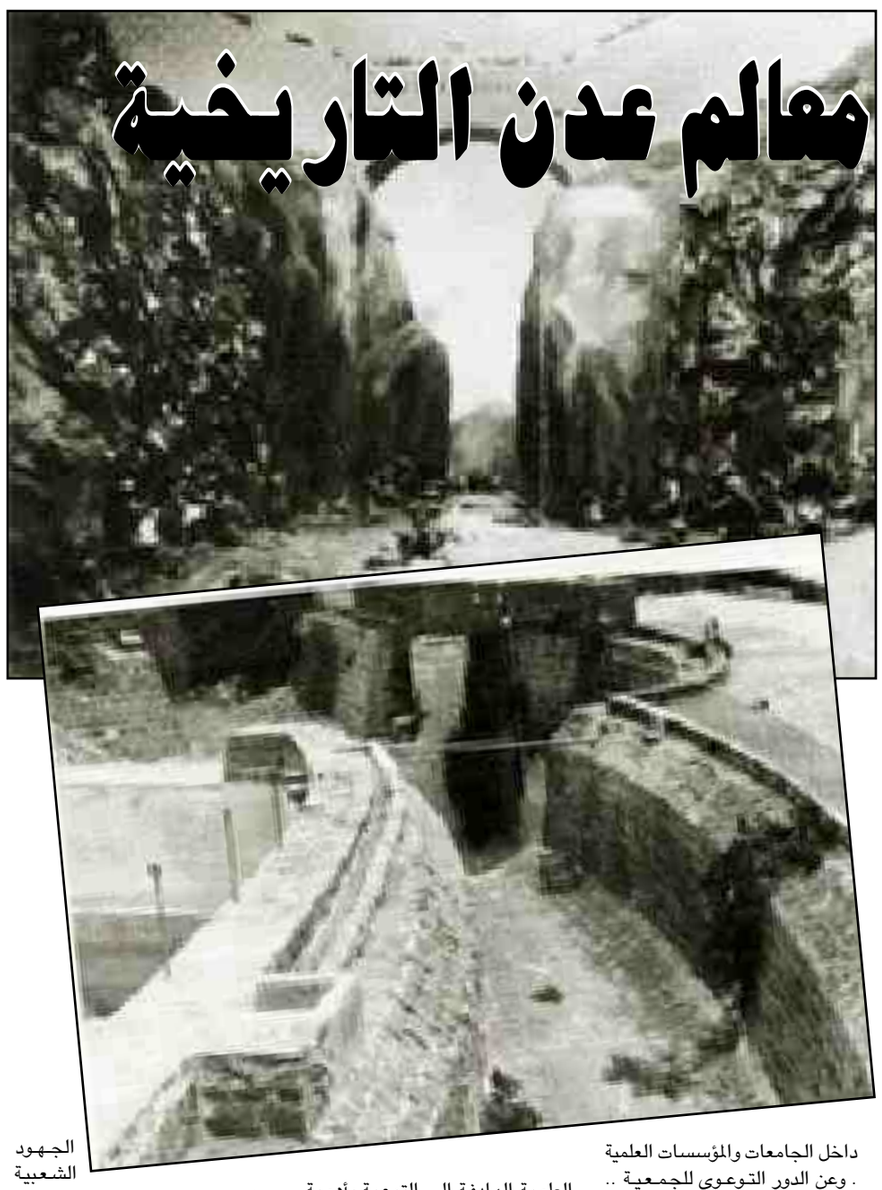

تمتاز محافظة عدن بالعديد من المعالم والاثار التاريخية التي تدل على عظمة الانسان اليمني واضحت اليوم محطات سياحية جميلة للزوار والسياح الاجانب لمشاهدة تاريخ الوطن اليمني الحبيب الامر الذي يبعث في نفوسنا كل الفخر والاعتزاز ولتسليط الضوء على المكانة التاريخية لهذه المعالم والآثار التقينا الاخ / اشفاق محمد عبدالرزاق عضو مجلس النواب ورئيس جمعية صيانة وحماية آثار معالم عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية .. ليحدثنا عن مساعي الجمعية وبرامجها لصيانة هذه الاماكن التاريخية وانقاذها من الاهمال .

لقاء / منير مصطفى مهدي

حيث قال : لقد عانت محافظة عدن منذ سنوات من اهمال معالمها الطبيعية واثارها التاريخية وهذا الاهمال ادى الى طمس بعض ملامحها وتوشك هذه المعالم ان تختفي كلياً اذا استمر هذا الاهمال بتأثير العوامل المناخية وعوامل التعرية التي تؤدي الى اندثارها وكذا عشوائية البناء مع عدم وجود وعي بأهمية تلك المعالم وعدم وجود قانون لحمايتها .

هذا الامر جعلنا نسارع الى تأسيس جمعية صيانة وحماية آثار ومعالم عدن وذلك لتحقيق عدد من الاغراض لعل اهمها توثيق معالم عدن الطبيعية والاثرية وكذا جمع الدراسات والبحوث التي تتعلق بها والسعي لحمايتها في السنوات القادمة .

وعن امكانيات الجمعية اقول اننا سنبذل المزيد من الجهود على المستوى الذاتي للجمعية وعلى المستوى الرسمي اضافة الى اننا سنقوم في بناء علاقات مشتركة مع الجمعيات ذات العلاقة في الداخل والخارج اضافة الى طموحنا بمكتب عدن للترويج السياحي الهدف من هذا هو الاستثمار لبعض المواقع الاثارية بعدن لصالح الجمعية وطبعاً هذه الخطوة تأتي بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص ببلادنا .

وبالنسبة للكادر البشري اقول الحمد لله لدينا الكثير من الكوادر والمختصين والمهندسين اليمنيين داخل الجامعات والمؤسسات العلمية . وعن الدور التوعوي للجمعية .. اقول لدينا برامج وخطط تتعلق بتنظيم الندوات والملتقيات والحلقات العلمية الهادفة الى التوعية بأهمية الحفاظ على المعالم والاثار وصيانتها فبدون ترابط الحلقات وتضافر الجهود الشعبية والرسمية ستكون هذه الاعمال لاجدوى منها .

فبراير القادم :- عدن تحتضن المؤتمر الدولي حول المرأة

متابعات / عدن

يعقد في جامعة عدن في الفترة (٤-٦) فبراير القادم المؤتمر الدولي حول المرأة والعلوم والتنمية الذي يهدف إلى إنشاء شبكة علمية لمناقشة الاستراتيجيات المختلفة ذات العلاقة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي والبحث عن سبل لتحقيقها.

وأضافت الدكتور رخصانه إسماعيل-مديرة مركز المرأة للبحوث والتدريب لـ"" أن المؤتمر يهدف -أيضاً- إلى خلق فرص للتعارف وتوثيق الراوابط العلمية بين الباحثات اليمنيات والباحثات العربيات ونظيراتهن في العالم، وستشارك فيه ما يزيد عن ستين من القيادات والشخصيات النسائية العربية والعالمية البارزة في مجال البحث العلمي في فعاليات المؤتمر الدولي حول المرأة والعلوم والتنمية

وقالت: سيشارك في المؤتمر -الذي يناقش (٨) محاور- عدد من الباحثات من دول أوروبية وأمركية وكذا غربية منها هولندا، وألمانيا، والنرويج.

مشروع يمني ألماني لتعزيز قدرات المرأة المحلية في المجالات التنموية والاستشارية

متابعات /

تبدأ وزارة الإدارة المحلية تنفيذ مشروع لتعزيز قدرات المرأة على المستوى المحلي في مجالات التنمية والاستثمار والسلطة المحلية .

وذكرت مديرة المرأة بوزارة الإدارة المحلية حالية حنش في تصريح خاص لـ"٢٦سبتمبرنت" أن المشروع الذي تنفذه الوزارة بالتعاون مع هيئة التنمية الألمانية GTZ يهدف إلى إكساب القيادات النسوية في المجالات المحلية مهارات جديدة تعلمها أساليب تعمل على إشراكها في مختلف العمليات التنموية والاقتصادية والاستثمارية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي.

مشيرة إلى أن الوزارة ستنظم مطلع فبراير المقبل بالتعاون مع GTZدورة تدريبية لكافة مديرات إدارة المرأة في المحافظات كمرحلة أولى للمشروع ليشمل اكبر شريحة من النساء على المستوى المحلي.

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل :-
١٧٠ منظمة نسائية تعمل في اليمن

متابعات /

قال علي صالح عبد الله وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأن عدد المنظمات النسوية الموجودة في اليمن وتعمل تحت إشراف الوزارة هي (١٧٠) منظمة نسوية.

وأكد علي صالح في حفل اختتام اللقاء الموسع الذي نظمته مؤسسة "مدى" دعم وزارة الشئون الاجتماعية لتوجهات النساء نحو تمكينهن من المشاركة في كافة المجالات من خلال البرامج التابعة للمراكز التي تشرف عليها الوزارة، لمشاركة فاعلة في تعزيز دور النساء في التنمية.

موضحاً بأن العملية الديمقراطية والمشاركة النسائية في الحياة السياسية في اليمن تشهد حراكاً كبيراً، معللاً على ذلك باختيار اليمن مقراً للاتحاد النسائي العربي.

وقال علي صالح إن الحكومة اليمنية تدعم المرأة من خلال منحها فرصة للمشاركة السياسية، سواءً في مجلس النواب، أو الشورى، أو المجالس المحلية.

داعياً كل المنظمات والأحزاب إلى الاهتمام بالنساء على مستوى المحافظات و في القرى والمناطق الساحلية.

من جانبها أوضحت سلطانة الجهام-المدير التفيذي لـ"المدى"- بأنه خلال القاء الموسع تم تعريف المشاركات على القوانين واللوائح التي نصت على مشاركة المرأة في إطار المجالس المحلية.

وأضافت بأن المشاركات تعرفن على كيفية بناء حملات انتخابية فعالة وكيفية تجاوز العراقيل التي ستحصل أثناء الحملات الانتخابية وطرق معالجتها.

فضاء
أحزاب ميتة

علي ياسين

وفقاً لبعض دعاة الديمقراطية والتحديث فان الديمقراطية التي تمارس في اليمن ليس فيها من الديمقراطية الحقيقية شيء سوى اسمها وهم لا يرون اية افاق ايجابية في الديمقراطية اليمنية وربما لديهم الحق في ما يذهبون اليه من تفسيرات سلبية وكما يبدو فعلاً فان ممارستنا للديمقراطية في هذه البلاد وبالطريقة التي نعتمدها في ذلك فاننا لن نصل الى طريق وما من هدف يمكن رؤيته بوضوح ولن يكون من نافل القول اننا بأسلوبنا الديمقراطي هذا انما نكرس الواقع السياسي القائم بدلاً من تغييره نحو الافضل بل ان التغيير اذا حدث فانه سوف يرمي بالبلاد الى احضان القوى المتخلفة التي تتخذ من الدين ستاراً سياسياً ومنطاداً تقفز منه الى السلطة ان تحليلاً بسيطاً لواقع القوى السياسية في اليمن سوف يظهر بجلاء ان الاحزاب والقوى السياسية هي من الضعف الشديد والهزال الذي لا يمكنها ولن يمكنها في المستقبل القريب والبعيد من منافسة المؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم وحزب الاغلبية باستثناء حزب الاصلاح الذي يعتمد اساساً على الدين في نشاطه السياسي كما يقول منافسوه بالطبع والاصلاح المنخرط حالياً في ما يسمى باحزاب اللقاء المشترك هو الوحيد بينها الذي حاز على نسبة من اصوات الناخبين في اخر انتخابات برلمانية تؤهله فعلاً لوراثة المؤتمر الشعبي العام فيما اذا وهن الاخير او تركه رئيسه أي رئيس الجمهورية حيث ان المناكفين للمؤتمر الشعبي لا يرون فيه حزباً قادراً على البقاء دون الرئيس ناهيك عن قدرته على الفوز بالاغلبية البرلمانية ، لقد حاز الاصلاح على نسبة ٢١٪ من اصوات الناخبين مقابل اكثر من ٧٠٪ للمؤتمر الشعبي فيما لم تحصل احزاب اللقاء المشترك وغير المشترك إلا على نسبة لاتتجاوز ٦٪ على احسن تقدير ما يعني عملياً ان القوى المتذرة بعباءة الدين قادمة لا محالة و لا احد يجرؤ على عدم الاعتراف بان الدين الاسلامي على الدوام هو دين الحق والعدل والمساواة ولعل اهم ميزة دنيوية للاسلام هي انه دين العدالة الاجتماعية ودين كرامة الانسان غير ان الذين يعتنقون السياسة بتأشيرة دخول دينية وان لم تكن ظاهرة هم في الاساس يسيئون الى الدين اولاً ويوسخون السياسة ثانياً ويكذبون على انفسهم قبل غيرهم ثالثاً وهذا الحكم السلبي لا ينطبق على حزب الاصلاح فلا نريد ان يتم فهمنا خطأ ولنكن اكثر صراحة فمثل هذا الحكم قد لا ينطبق او ربما انه لا ينطبق على الاصلاح وهذا لا يعني عدم الاعتراف بأن " الساحة " السياسية اليمنية وملعبها هما ملك للمؤتمر الشعبي وللاصلاح " المتدين " اما بقية الاحزاب مثل الاشتراكي والناصريين والبعث فهي احزاب ابتعدت وتبتعد كل لحظة عن الشارع وعن الفعل فيه وتكاد تفارق الحياة ان لم تكن قد لفظت انفاسها الاخيرة بالفعل وازاء هذا الواقع فان التغيير المأمول في اليمن سيظل حلماً بعيد المنال على الاقل في المدى المنظور الا اذا ارتمت البلاد في احضان السياسيين الذين يقحمون الدين في السياسة من اجل الوصول الى السلطة وحسب ، دون تقديم اية حلول للازمات المستفحلة في البلاد .